)(مغنى الطلاب)(

)(بسم الله الرحمن الرحيم)(

نحمدك يامن جعل المنطق ميزانا لطريق التفهيم والتحقيق *
ونشكرك يامن زين الاذهان باكتساب التصور والتصديق *
ونصلى على نبيك محمد الهادى الى سواء الطريق * وعلى آله
واصحابه الذين فازوا بالهداية والتوفيق (اما بعد) فلما كانت
الرسالة المشهورة بايساغوجى * المنسوبة الى الشيخ الامام
العلامة افضل المتأخرين * قدوة الحكماء الراسخين *
اثير الدين الابهرى نور الله مضجعه * محتوية على العجائب
من القواعد * ومشتملة على الغرائب من الفوائد * نكات
معانيها محتجبة تحت حجاب * ووجازة الفاظها مستورة فى كل
باب * وكان ماوجد من شروحها فى غاية الاختصار * ونهاية
الاقتصار * بعضها كمتن متين * يحتاج الى موضح ومبين
احتاجت الى شرح يزيل احتجابها * ويسهل الوصول لمن اراد
انتسابها * وكان يخطر ببالى * وان كان غير لايق بحالى *
ان اكتب لها شرحا يحل صعابها * ويكشف عن وجوه

فرائده نقابها * انقد فيه مطارح الافكار * واوضح فيه
خزائن الاسرار * على وجه لطيف * ومنهج منيف * اعانة
للطالبين * وهدية لاهل اليقين * ولقد طال ما جال فى صدرى
الى ان وقع الاحتياج فى درسى * ثم استشغاف بعض الطلبة الى
والى قراءته لدى * قد هيجنى الى شروع ذلك * وان كنت
بعيدا من هنالك * لوفور قصورى فى بضاعات الفنون * مع
توزع خطورى وتشتت الشؤون * ليكون وسيلة للاشتغال
والمذاكرة * وذريعة لاستعمال الخواطر فى المطالعة *
مسترشدا من المرشد الرشيد * الذى هو يبدى ويعيد * متجنبا
عن الاطالة للسالفين * ومعرضا عن الطعن لآراء المؤلفين *
والمأمول من الاحباء المتحلين بحلى الانصاف * المتخلين عن
رذيلتى البغى والاعتساف * اذا عثروا على شئ زلت فيه القدم
اوطغى به القلم * ان يصلحه بما يقتضيه المحل * فان الانسان
منشأ النسيان والزلل * متمنيا من الناظرين ان ينظروه بنظر
الانصاف * فان الانصاف خير الاوصاف * فلما تيسر الاتمام
بعون الله الوهاب * سميته بمغنى الطلاب * ليكون الاسم
مطابقا للمسمى فى التحقيق * وموافقا له من جميع الوجوه بالتو
فيق * والى الله اتضرع ان يجعل هذا خالصا لوجهه الكريم
* ومقربا من رحمته فى دار النعيم * ومنه المعونة والتوفيق * وبيده ازمة
التحقيق * قال رحمة الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اى ابتدى
(بحمد الله) جمع بين التسمية والتحميد فى الابتداء عملا بكتاب الله الكريم
وبخبر كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو اجزم اى مقطوع البركة
وفى رواية بحمد الله ولا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقى واضافى فالحقيقى
حصل بالبسملة والاضافى بالحمدلة وقدم البسملة اقتفاء لما نطق به الكتاب

وانفق عليه اولو الالباب والحمد هو الثناء باللسان على الجميل
الاختيارى سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والمدح هو الثناء
باللسان على الجميل مطلقا والشكر فى مقابلة النعمة بالقول
او الفعل او الاعتقاد فهو اعم من الحمد والمدح بحسب المورد
واخص بحسب المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه
فعلم من هذا ان المصنف انما اختار الحمد دون المدح ليؤذن بالفعل
الاختيارى ودون الشكر ليعم الفضائل والفواضل واختار الجملة
الفعلية على الاسمية ههنا وفيما سيأتى قصد الاظهار العجز عن
الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام واتى بنون العظمة
اظهارا لملزومها الذى هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيله للعلم
امتثالا لقوله تعالى * واما بنعمة ربك فحدث * فمعنى قوله نحمد الله
اى نثنى ثناء بليغا (على توفيقه) لنا اى خلقه قدرة الطاعة فينا
فان التوفيق عند الاشعرى واكثر الصحابة خلق القدرة
على الطاعة وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة والظاهر ان
ما قاله الامام حق فان القدرة على الطاعة متحقق فى كل مكلف
اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة من الاستطاعة
التى هى مع الفعل كما هو مذهب اهل الحق من ان القدرة مع الفعل
والتوفيق عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما حمد على
التوفيق اى فى مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب والثانى مندوب (ونسئله
هداية طريقه) السؤال والدعاء مترادفان وليس بينه وبين الامر
والالتماس فرق من جهة الصيغة وانما يحصل الفرق بالمقارنة فانها ان
قارنت الاستعلاء فهو الامر وان قارنت التساوى فهو الالتماس وان
قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء فالسؤال ما دل على طلب الفعل
دلالة وضعية مقارنا للخضوع والهداية الدلالة على ما يوصل

الى المطلوب اوصل اليه بالفعل اولا او الدلالة الموصلة الى المطلوب
فالاول مذهب اهل الحق والثانى مذهب اهل الاعتزال والحق
انها مستعملة فى كلا المعنيين لانه لا نزاع بينهم فى الحقيقة لانها
يجئ تارة بمعنى خلق الاهتداء (ونصلى على محمد) الصلوة
من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الانس والجن
دعاء وقد جمعها قوله تعالى * ان الله وملائكته يصلون على
النبى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما * ومحمد معناه
الوضعى او لا هو البليغ فى كونه محمودا فيجوز ان يكون سبب تسمية
النبى عليه الصلوة والسلام به ثبوت هذا المعنى فى ذاته (وعلى عترته)
هو بكسر العين وسكون التاء المثناة قيل اهل بيته وقيل ازواجه
وذريته وقيل اهله وعشيرته الادنون وقيل نسله ورهطه (اجمعين)
تأكيد (اما بعد) يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر والتقدير
مهما يكن من شئ بعد البسملة وما بعدها (فهذه) اى الامور
الحاضرة فى الذهن كان المصنف استحضر المعانى التى سيذكر
فى رسالته على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها فان
اسماء الاشارة وان كان وضعها للامور المبصرة الا انها ربما تستعمل
فى الامور المعقولة لنكتة وهى ههنا اما للاشارة الى ايقان هذه المعانى
حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها
واما الى كمال فطانة الطالب كانه بلغ مبلغا صارت المعانى عنده كالمبصرات
واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفيه مبالغة فى حس
الطالب هذا اذا كانت الديباجة متقدمة على الرسالة وان كانت متأخرة
عنها كما هو دأب الاكثرين من المصنفين فيكون المشار اليه محسوسا
متحققا (رسالة) مؤلفة (فى) علم (المنطق) وهو آلة قانونية تعصم
مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر وموضوعه المعلومات التصورية

والتصديقية وفائدته الاحترا زعن الخطأ فى الفكر الذى هوترتيب
امور معلومة حاصلة يتوسل بها الى تحصيل غير الحاصل ووجه
تسمية هذه الآلة بالمنطق لان المنطق مصدر ميمى يطلق
بالاشتراك على النطق بمعنى التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى
قوانينها ولما كانت هذه الالة تعطى الاول قوة والثانى اصابة
والثالث كما لاسميت بالمنطق (اوردنا فيها) اى فى تلك الرسالة
(مايجب استحضارها) قيل المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانى
لا الوجوب الشرعى الذى يكون تاركه آثما كالصلوة والصوم
والزكوة ولا الوجوب العقلى الذى يمتنع الشروع بدونه كالتصور
بوجه ما والتصديق بوجه ما لان كثيرا من المحصلين يحصل
كثيرا من العلوم من غير شعور بشئ من تلك الاصطلاحات
قال الامام الغزالى من لامعرفة له بالمنطق لاثقة بعلمه وسماه معيار
العلوم (لمن يبدؤ فى شئ من العلوم) والمراد من العلوم ههنا العلوم
الكسبية التى تحتاج فى حصولها الى كسب وفكر لان العلوم
البديهية لاتحتاج فى تحصيلها الى شئ من الكسب فكيف الى
وجوب استحضار شئ من القواعد المنطقية وانما قال يجب
استحضارها لان القواعد ليست نفسها تفيد معرفة الفكر والالم يعرض
للمنطقى غلط اصلا وليس كذلك لانه ربما يغلط لاهمال القواعد
اولنسيانها والى هذا يشير قولهم فى تعريف المنطق تعصم مراعاتها
الذهن وانما يجب استحضارها لمن يبتدئ فى شئ من العلوم لانه آلة
لسائر العلوم وآلة الشئ مقدمة على ذلك الشئ (فان قلت يلزم من كونه
آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم (قلت انه علم فى نفسه وآلة لغيره
والشئ الواحد يجوز ان يكون آلة وعلما باعتبارين اوالمراد من العلوم
فى قوله فى شئ من العلوم سوى المنطق (مستعينا بالله) اى طالبا منه

المعونة (انه مفيض الخير) هو ما ينتفع به فى نفس الامر (والجود)
اى العطاء على عباده ثم لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة
الفكر وفساده والفكر اما لتحصيل المجهولات التصورية
اوالتصديقية كان للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل
منهما مباد ومقاصد فكان اقسامه اربعة فمباد التصورات
الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومباد التصديقات
القضايا واحكامها ومقاصدها القياس ثم القياس بحسب المادة
خمسة يسمونها الصناعات الخمس فهى مع الاقسام الاربعة
ابواب تسعة للمنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الالفاظ جزأ
منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يلمح الى كل واحد من هذه
الابواب تسهيلا للطلاب رتبها على وفق ماشرنا اليه فصار تقديم
مباحث ايساغوجى واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة (ايساغوجى)
اى هذا باب ايساغوجى وهو لفظ يونانى مركب من ثلث كلمات الاول
ايس معناه انت والثانى اغو معناه انا والثالث اجى معناه ثمه اى فى هذا
المكان ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس اعنى النوع
والجنس والفصل والخاصة والعرض العام واختلف فى سبب تسميتها به
فقيل ان حكيما من الحكماء المتقدمين اودع تلك الكليات
عند شخص مسمى بايساغوجى وكان يطالعها فاله قوة
استخراج مافيها ثم جاء الحكيم وقرأها عنده وكان ذلك الحكيم
يخاطب له ياايساغوجى الحال كذا وكذا فصار لفظ ايساغوجى
علما لها فعلى هذا يكون تسمية للشئ باسم قارئه وقيل انه كان
علما للحكيم الذى استخرجها ودونها ثم جعل علما لها فعلى هذا
يكون تسمية للمستخرج باسم المستخرج وقيل انه كان فى الاصل
اسما لورد له خمس ورقات ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين

المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون تسمية للشئ باسم شبيهه وهذا الوجه مشهور فى وجه تسميتها به وانما انحصرت الكليات فى الخمس لان الكلى اذا نسبناه الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو اما ان يكون تمام ماهيتها اوداخلا فيها اوخارجا عنها فان كان الاول فهو النوع وان كان الثانى فهو لا يخلو من ان يكون مقولا فى جواب ماهو اولا الاول الجنس والثانى الفصل وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون مقولا فى جواب اى شئ هو فى عرضه الخاص اولا الاول الخاصة والثانى العرض العام (ثم لما كان مقصودهم استحضار الكليات وغيرها من الاصطلاحات المنطقية واستحصال المجهولات والمجهول اما تصورى واما تصديقى والموصل الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والى الثانى الحجة المركبة من لقضيا يا كان نظرهم اما الى القول الشارح ومايتركب هومنه واما فى الحجة ومايتركب هى منه وهولا يتوقف لا على الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلث واقسام اللفظ بدأ ببيانهما فقال (اللفظ الدال بالوضع) الدلالة هى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ويسمى الشئ الاول دالا والثانى مدلولا والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما وضعية اوعقلية او طبعية لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى او بواسطة العقل اوبواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان كانت الثالثة فالدلالة لفظية طبعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع مطلقا وكدلالة اخ بفتح

الهمزة او ضمها والحاء المهملة على وجع الصدر وهو السعال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان يكون بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت هى له وان كانت الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الأثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة غير لفظية طبعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق والمقصود الاصلى بالنظر الى المنطق الدلالة اللفظية الوضعية لان غيرها غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطبايع والعقول بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطه اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال بالوضع (يدل) ذلك اللفظ بتوسط الوضع (على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته اياه (وعلى جزئه) اى جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على مافى ضمن الموضوع له (ان كان له) اى لما وضع له (جزء) اما اذا لم يكن له جزء كما فى البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة فلا يتصور التضمن (وعلى مايلازمه) اى مايلازم الموضوع له (فى الذهن بالالتزام) واللوازم ثلثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كالسواد للغراب والزنجى ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى وهو كون الشئ مقتضيا للاخر فى الذهن بمعنى كلما تحقق الملزوم فى الذهن تحقق اللازم فيه ولذا قيده بقوله فى الذهن ولايجوزان يشترط فيها اللزوم الخارجى وهو كون الشئ مقتضيا للاخر فى الخارج بمعنى كلما ثبت الملزوم فى الخارج ثبت اللازم فيه اذ لو كان هذا شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما

لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى الخارج وفى قوله ان كان له جزء اشارة الى ان المطابقة لاتستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازى واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة فدلالة المطابقة لفظية لانها لمحض اللفظ والاخريان عقليان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه وقيل وضعيتان وعليه اكثر المنطقيين وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية فى الثلث لان اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لايخلو من ان يدل على تمام ما وضع له اوعلى جزء ماوضع له اوعلى مايلازمه فى الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثانى فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة) وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ماوضع له وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا (و) مثال الدلالة بالتضمن كالانسان فانه يدل (على احدهما) اى على الحيوان فقط اوعلى الناطق فقط (بالتضمن) الكن لامطلقا بل عند ارادة المعنى المطابقى اعنى المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابقى فقط ولايكون دلالته عليه تضمنا بل مطابقة كما فى دلالة لفظ الانسان على الحيوان اوعلى الناطق عند ارادة احدهما منه لاعند ارادة المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على ما فى ضمن الموضوع له (و) مثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانه يدل (على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) وهذا ايضا عند ارادة المعنى الموضوع له لا دلالته على الامر الخارج اللازم مطلقا وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر

خارج عنه والا لزم دلالة اللفظ على معان غير متناهية ولا على بعض غير مضبوطة لعدم الفهم بل يدل على الامر الخارج اللازم له ذهنا (ثم لما فرغ المصنف عن بيان الدلالات الثلث شرع فى بيان تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ) الموضوع لمعنى (امامفرد وهوالذى لايراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى) وهو اعم من ان لايكون له جزء كق علما اوكان له جزء لالمعناه كلفظة النقطة اوكان له جزء ولمعناه ايضا جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه (كالانسان) فانه لفظ لايراد بجزئه دلالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لايدل على الحيوان والنون منه لايدل على الناطق او كان له جزء دال على معنى لكن لاعلى جزء المعنى المراد كعبدالله علما اذليس شئ من العبودية والالوهية جزء للشخص المعلم لان المراد ذاته المشخصة اوكان له جزء دال على جزء المعنى المراد ولا يكون دلالته مرادة حال كون ذلك المعنى مرادا كالحيوان الناطق علما اذليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان بجزء للشخص المعلم مرادا فى حال العلمية وانما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على المشخصة الذات فالمفرد خمسة اقسام (واما مؤلف وهوالذى لايكون ذلك) اى الذى يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بان يكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامى الحجارة) فان الرامى يراد به الدلالة على ذات صدر منه الرمى والحجارة يراد به الدلالة على جسم معين بالتعين النوعى (فان قلت لم قدم المصنف تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع ان الاولى عكسه لان القيود المذكورة فى تعريف المؤلف وجودية وفى تعريف المفرد عدمية والاعدام انما تعرف بملكاتها (قلت ان مقصود المصنف هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم باعتبار الذات لاباعتبار

المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب (واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما الآتية اقسام للمفهوم اولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول الا ان المصنف اعتبر التقسيم المجازى تقريبا الى فهم المبتدئين (ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع فى مباحث الاصطلاحات فقال (و) اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلى وهو الذى لايمنع نفس تصورمفهومه) اى لايمنع مفهومه لا من حيث هوهو بل من حيث انه متصورعلى مايفيده قيدالنفس (عن وقوع الشركة) بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه على كثيرين لاشتراكه فى الواقع ولافرضه بالعقل حتى يدخل الكليات الفرضية كشريك البارى واللاشئ واللاممكن فى تعريف الكلى وتخرج عن تعريف الجزئى والا لانتقضا جمعاومنعا وانما قيدالمفهوم بالتصورلان من الكليات مايمنع الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجى كواجب الوجود تعالى فان الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه واما بالنظر الى مجرد تصوره فلايمنع عن صدقه على كثيرين والالم يحتج فى اثبات وحدانيته الى دليل خارجى والاحتياج فيه الى دليل مقرر فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه على كثيرين عند قطع النظر عن الدليل الخارجى واما تقييده بالنفس فلئلا يتوهم دخول مفهوم الواجب فى حد الجزئى واما ذكر المفهوم فمبنى على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم فمثال الكلى (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراده (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك) اى عن وقوع الشركة بين كثيرين (كزيد) وعمرو فان مفهومه الذات مع التشخص وهومن حيث انه متصور يمنع عن وقوع الشركة

بين كثيرين بان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد مثلا اذا رأينا زيدا ولاحظناه مع مشخصاته يحصل منه فى اذهاننا الصورة الانسانية المتصفة باللواحق واذا رأينا عقيبه عمرا ولاحظناه ايضا مع مشخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا وانما قسم المفرد الى الكلى والجزئى دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا انما يكون باعتبار كون اجزائه كليا اوجزئيا اونقول قسمة المفرد اليهما لاينافى قسمة المؤلف اليهما وقدم الكلى على الجزئى لان الكلى جزء للجزئى غالبا كالانسان فانه جزء لزيد الجزئى لان الانسان هو الحيوان الناطق وزيدا هو الحيوان الناطق مع التشخص والجزئى كل لكون الكلى جزء منه على تقدير كونه مركبا ولان الكلى مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئى (اعلم ان الجزئى يطلق بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلى الحقيقى وعلى كل اخص تحت اعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الا شئ آخر وبازائه الكلى الاضافى (ولما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلى والجزئى ابتدأ بالكلى فقال (و) اللفظ المفرد (الكلى اما ذاتى وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان كلى ذاتى داخل فى حقيقة الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس والبقر والبغل وغيرها من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان (اعلم ان الكلى الذاتى يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما مايكون داخلا فى حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها والمراد من الدخول ههنا هو المعنى الثانى ليدخل نفس الماهية فى الكلى الذاتى وان حمل على

المعنى الاول لم يصح بعد ذلك تقسيم الكلى الذاتى الى الجنس والنوع والفصل فان النوع على المعنى الاول ليس بذاتى لانه تمام حقيقة الجزئيات فيلزم منه دخول الشئ فى نفسه وهو محال واما على المعنى الثانى فيكون نفس الحقيقة داخلة فيه لانه كما يصدق على جزئى الحقيقة الاعم والمساوى اعنى الجنس والفصل انهما غير خارجين عنها كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها والا يلزم كون الشئ غير نفسها وهو محال (فان قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف يكون ذاتيا اى منسوبا الى الذات والنسبة تقتضى المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشئ لا يغاير نفسه (قلت اطلاق الذاتى عليه اصطلاحى لان الذاتى الاصطلاحى هو الذى ليس بعرضى ومن هذا لا يلزم كون الشئ منسوبا الى نفسه (واما عرضى وهو الذى يخالفه) اى لا يدخل فى حقيقة جزئياته بان يكون خارجا عنها (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانه لم يدخل فى حقيقة جزئيات الانسان التى هى زيد وعمرو وبكر (فان قلت ان الحكم على الناطق بانه داخل فى حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه خارج عنها تحكم لكونهما متساويين فى اختصاصهما بالانسان (قلت ههنا قاعدة وهى ان نوعا ما اذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتى اقدمها فالناطق اقدم الخواص لان اختصاص الناطق بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك لان اختصاص الضحك تابع ومتفرع على اختصاص الناطق به بناء على ان الانسان ما لم يتصف بالادراك مطلقا وهو النطق لم يتصف بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة وهو الضحك (والذاتى) قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو ينحصر فى ثلثة اقسام جنس ونوع وفصل لانه اما مقول فى جواب ماهو بحسب

الشركة فقط وهو الجنس او فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع او مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو الفصل ولذا قال (اما مقول فى جواب ماهو) اى فى جواب السؤال بما هو (بحسب الشركة المحضة) اى لا الخصوصية ايضا يعنى كما انه يكون مقولا فى جواب السؤال بما هو حال الشركة لم يكن مقولا فى جوابه حال الخصوصية (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) اى بالنسبة الى الافراد المختلفة الحقيقة فانه اذا اسئل بما هما عنهما كان الحيوان جوابا عنهما لان السؤال بما هما عن الشيئين طلب لتمام الماهية المشتركة بينهما وتمام الماهية المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون الجواب هو الحيوان فقط فاذا افرد كل واحد منهما فى السؤال لم يصح الحيوان ان يقع جوابا عن كل واحد منهما لان السؤال بما هو عن شئ واحد طلب لتمام الماهية المحضة به وليس الحيوان كذلك بل هو جزء عن تمام ماهية كل واحد منهما فيكون الجواب فى السؤال عن الانسان وحده وهو الحيوان الناطق وعن الفرس وحده هو الحيوان الصاهل لكونهما تمام ماهية كل واحد منهما (وهو) اى ذلك المقول (الجنس) قدمه على النوع لانه جزء النوع والجزء مقدم على الكل (ويرسم) الجنس (بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ماهو) فقوله كلى جنس للجنس شامل لسائر الكليات وقوله مقول انما ذكر ليتعلق به قوله على كثيرين وقوله على كثيرين انما ذكر للوصف بقوله مختلفين بالحقايق وبقوله مختلفين بالحقايق خرج النوع وخاصته والفصل القريب وبقوله فى جواب ماهو خرج الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس (اعلم ان الجنس اما عال وهو الذى تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول

بجنسية واما متوسط وهو الذى فوقه وتحته جنس كالجنس النامى
واما سافل وهو الذى فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان
الذى تحته انواع لا اجناس واما منفرد وهو الذى ليس فوقه جنس
وليس تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال (واما مقول فى جواب ماهو
بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو)
وغيرهما من الافراد الشخصية فانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما
كان الجواب الانسان لان السائل طلب الماهية المشتركة بينهما
والماهية المشتركة بينهما الانسان فيكون جوابا عنه واذا افرد الافراد
بان سئل عن زيد فقط او عمرو فقط كان الجواب ايضا الانسان
لان السؤال عن الافراد على سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة بكل
واحد والماهية المختصة بكل واحد هو الانسان فقط فعلم منه ان النوع
يكون مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وان افراد
النوع منحصرة فى الجزئيات الحقيقية (وهو) اى ذلك المقول (النوع
ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
فى جواب ماهو) فذكر الكلى والمقول على كثيرين كما مر وقوله
مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس وخاصته والعرض العام
والفصل البعيد وقوله فى جواب ماهو احتراز عن الفصل القريب
وخاصة النوع فانهما مقولان فى جواب اى شئ هو فى ذاته او فى عرضه
(اعلم ان النوع قسمان اضافى وهو المندرج تحت جنس وحقيقى وهو ما
ليس تحته جنس كالانسان فبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان
فى نحو الانسان فانه نوع اضافى لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان
وحقيقى اذ ليس تحته جنس وينفرد الاضافى بنحو الجسم النامى فانه
فوقه جنس وهو الجنس المطلق وتحته جنس وهو الحيوان و ينفرد
الحقيقى بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول

بنفى

بنفى جنسية الجوهر (ولما فرغ من القسم الاول والثانى للذاتى شرع
فى القسم الثالث منه فقال (واما غير مقول فى جواب ماهو بل
مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته) اى حقيقته ههنا قاعدة
لابد من معرفتها وهى ان السؤال باى شئ هو على ثلثة اقسام
احدها ان لايزاد على اى شئ هو قيد وثانيها ان يزاد عليه قيد وهو
فى ذاته وثالثها ان يزاد عليه قيد وهو فى عرضه فان كان الاول
كان السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب بما يميزه فى الجملة سواء كان
فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن الانسان باى شئ
هو يصح ان يقال فى جوابه انه ناطق او حساس او ضاحك
فان كلا منها يميزه عن غيره فى الجملة وان كان الثانى كان السؤال
عن المميز الذاتى فيكون الجواب بالفصل القريب وحده لان المميز
الذاتى هو الفصل القريب لا غير كما اذا سئل عنه باى شئ هو فى ذاته يصح
فى الجواب ان يقال انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك او حساس
وان كان الثالث كان السؤال عن المميز العرضى فيكون الجواب
بالخاصة وحدها كما اذا سئل عنه باى شئ هو فى عرضه فالجواب
عنه الضاحك فاذا عرفت هذا فنقول الذاتى الذى لا يكون
مقولا فى جواب ماهو بل يكون مقولا فى جواب اى شئ هو فى ذاته
هو الفصل (ولما كان فى قوله بل مقول فى جواب اى شئ
هو فى ذاته نوع خفاء فسره بقوله (وهو الذى يميز الشئ
عما يشاركه فى الجنس) وانما قيده بقوله فى الجنس بناء على ان كل
ماهية لها فصل فلها جنس البتة كما هو مذهب المتقدمين واما
المتأخرون فاختاروا ان الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات
الجنسية كفصل الانسان والحيوان فانه يميز الشئ عما يشاركه
فى الجنس او المشاركات الوجودية كاجزاء الماهية المركبة
من امرين متساويين او امور متساوية فانها تميز الشئ عما يشاركه

فى الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية ب مركبة من ج دوج د متساويان فى الصدق كان كل واحد منهما يميز ماهية ب عما يشاركه فى الوجود وهذا الخلاف مبنى على امتناع تركب الماهية من امرين متساويين اوامور متساوية عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين ولم يذكر لفظ الجنس فى رسمه اكتفاء بما ذكره فى تفسيره اواشار فى الموضعين الى المذهبين فعلى هذا لا يرد ماقيل لو قال اوفى الوجود بعد قوله فى الجنس لكان اشمل وذلك اعنى مايميز الشئ عما يشاركه فى الجنس (كالناطق بالنسبة الى الانسان) فان الناطق يميز الانسان عما يشاركه فى الحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها فاذا سئل باى شئ هو فى ذاته كان الجواب الناطق (وهو الفصل) وهو اما قريب ان ميز الشئ عمايشاركه فى الجنس القريب واما بعيد ان ميزه فى الجملة عمايشاركه فى الجنس البعيد (ويرسم) اى الفصل (بانه كلى يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته) فقوله كلى جنس يشمل الكليات وقوله يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين يقالان فى جواب ماهو لا فى جواب اى شئ هو والثالث لايقال فى الجواب اصلا وقوله فى ذاته اى فى جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشئ لكن لا فى ذاته بل فى عرضه انما قال على الشئ ولم يقل على كثيرين كما قال فى سائر تعريفات الكليات ليشمل فصل النوع الذى ينحصر فى شخص واحد بحسب الخارج كالشمس (واما العرضى) فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فخاصة وان اشتمل على الحقايق فعرض عام فبهذا الاعتبار صار الكليات خمسا وان اندرج فيه تقسيم آخر على ماقال المصنف (فاما ان يمتنع انفكاكه

عن الماهية) سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هى هى بان يمتنع انفكاكه عنها فى الذهن والخارج معا كالفردية للثلثة ويسمى هذا لازم الماهية اوعن الماهية الموجودة بان يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها فى الخارج دون الذهن كالسواد للحبشى فان السواد ليس بلازم لماهية الحبشى من حيث هى هى والا لكان كل انسان اسود بل لازم لوجوده ويسمى هذا لازم الوجود (وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان (اولا يمتنع) انفكاكه عنها بل يمكن مفارقته عنها (وهو العرض المفارق) وهو على قسمين الاول مايكون مفارقته بالفعل اما يسيرا كمفارقة القيام عن القائم اوعسيرا كمفارقة العشق عن العاشق والثانى مايكون مفارقته بالامكان لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لا تنفك عن الفلك بالفعل مع انها ممكن الانفكاك عنه (وكل واحد منهما) اى من العرض اللازم والعرض المفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة وهى الخاصة) وهى ثلثة اقسام احديها ما توجد فى جميع افراد ذى الخاصة مع امتناع انفكاكها عنه وتسمى هذه خاصة شاملة لازمة (كالضاحك بالقوة) بالنسبة الى جميع افراد الانسان فان الضاحك بالقوة يوجد فى جميع افراد الانسان مع امتناع انفكاكه عنه وثانيها ماتوجد فى جميع افراد ذى الخاصة لكن يجوز انفكاكه عن كل واحد من افراد ذى الخاصة وتسمى هذه خاصة شاملة غير لازمة كالضاحك (بالفعل بالنسبة الى الانسان) فانه يوجد فيه فى وقت دون وقت وثالثها ما لا توجد فى جميع افراد ذى الخاصة بل توجد فى بعضها وتسمى هذه خاصة غير شاملة كالكاتب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانه يوجد فى بعض افراد الانسان دون بعضها (وترسم) اى الخاصة (بانها كلية تقال

على ماتحت حقيقة واحدة فقط) يخرج به الجنس والعرض العام
قولا عرضيا) يخرج به النوع والفصل (واما ان يعم) كل واحد
من االلازم والمفارق (حقايق فوق) حقيقة (واحدة وهو العرض
العام) فاللازم منه (كالمتنفس بالقوة) فانه عرض لازم غير منفك
عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة (و) المفارق منه
كالمتنفس (بالفعل) فانه عرض مفارق ينفك عن ماهية الحيوانات
غير مختصة بحقيقة واحدة وقوله (للانسان وغيره من الحيوانات)
يتعلق بالمثالين وبيان لعمومهما (ويرسم) اى العرض العام (بانه كلى
يقال على ما تحت حقايق مختلفة) خرج به غير الجنس والفصل
البعيد وخرجا بقوله (قولا عرضيا) وانما كان تعريفات هذه الكليات
رسوما لان المقولية عارضة فيها والتعريف بالعارض لايكون الارسما
(ولما فرغ من مبادى التصورات وهى الكليات الخمس شرع
فى مقاصدها فقال (القول الشارح) اى مما يجب استحضاره القول
الشارح ويرادفه المعرف يسمى بالقول لكونه مركبا ويسمى شارحا
لشرحه الماهية اما بان يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الماهية
بكنهها وهو الحد او بان يكون تصوره سببا لاكتساب تصورها بوجه
يميزها عما عداها وهو الرسم وبهذا علم ان القول الشارح اما حد
او رسم فعرف الحد بقوله (الحد قول دال على ماهية الشئ) اى
حقيقة الذاتية قيل لم يجز تعريف المعرف لئلا يتسلسل اجيب
بان التسلسل غير لازم لان المعرف المعرف من حيث هو غير محتاج
الى معرف آخر اما لبداهة اجزأه اولكونه معلوما بالكسب وبان
التسلسل ههنا فى الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال
لانه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر والحد منحصر فى الاقسام
الاربعة لانه اما بمجرد ذاتيات اولا فان فان بمجرد الذاتيات فاما

ان يكون بجميعها وهو الحد التام او ببعضها وهو الحد الناقص
وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكن بالجنس القريب والخاصة
اللازمة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص فالحد التام
(وهو الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين) فالجنس القريب
للشئ هو الذى لايكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفصل القريب للشئ هو الذى لايكون بينهما فصل آخر كالناطق
بالنسبة الى الانسان فالمركب منهما هو الحد التام (كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان) فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق
(وهو الحد التام) اما تسميته حدا فلان الحد فى اللغة المنع وهو لاشتماله
على جميع الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته
تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه ويعتبر فى الحد التام تقديم
الجنس على الفصل لانه مفسر للجنس ومفسر الشئ متأخر عنه
(والحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس بعيد للشئ وفصله
القريب) فالجنس البعيد للشئ هو الذى يكون بينهما اجناس آخر
(كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه
ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذى يتركب
من جنس القريب للشئ وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك فى تعريف
الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها (ولما كان هذا التعريف
تعريفا بالخاصة اللازمة الخارجة التى هى من اثار الشئ كان تعريفا
بالاثر واما كونه تاما فلكونه مشابها بالحد التام من جهة انه وضع فى كل
واحد منهما الجنس القريب المقيد بامر مخصص وانما قيد الخواص باللازمة
لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص من ذى الخاصة
والتعريف بالاخص غير جائز (والرسم الناقص وهو الذى يتركب من
عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش

على قدميه) يخرج الماشى على الاقدام الاربعة كالفرو والبقرس (عريض الاظفار) يخرج مالبس بعريض الاظفار كالطيور (بادى البشرة) يخرج ماهو مستور البشرة بالعشر (مستقيم القامة) يخرج ماهو منحنى القامة كالابل والبقر فلما قال (ضحاك بالطبع) اختص الجميع بالانسان وخرج غيره لان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لاغير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها فى غيره ايضا فان الماشى على القدمين يوجد ايضا فى الطيور وعريض الاظفار يوجد فى الفرس وبادى البشرة يوجد فى الحية والسمك ومستقيم القامة يوجد فى الاشجار واما الضحاك بالطبع ففى وجوده فى غير الانسان خلاف لكن الاولى ان لا يوجد اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام ولما فرغ من التصورات ومباديها ومقاصدها شرع فى التصديقات فقدم مباديها وهى مباحث لقضايا واحكامها (فقال القضايا) اى مما يجب استحضارها القضايا هى جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه) والقول هو المركب ملفوظا اومعقولا فهو جنس كذلك وباقى القيود فصل يخرج المركبات الانشائية سواء كانت طلبية كالامر والنهى والنداء اوغير طلبية كالقسم وافعال المدح والذم وصيغ العقود كبعت واشتريت فانها ليست بقضية بل هى من قبيل التصورات الساذجة عند ارباب هذا الفن وكذا يخرج المركبات التقييدية مثل الحيوان الناطق والاضافية مثل غلام زيد وغيرها من نحو خمسة عشر لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقا

للا

للاعتقاد على مذهب الجمهور اولاعتقاد المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما جميعا على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقته للواقع اوللاعتقاد اولهما معا ولاحكم فى الانشائيات والتقييديات والاضافيات لان الحكم اداء للواقع فى نفس الامر من طرفى النسبة وهما الثبوت والوقوع كما فى الموجبة والانتفاء واللاوقوع كما فى السالبة ولا اداء فى الانشائيات والتقييديات والاضافيات (ولما فرغ من تعريف القضية شرع فى تقسيماتها فقال (وهى) اى القضية تنقسم اولا باعتبار الطرفين الى قسمين (اما حملية)وهى التى يكون طرفاها اعنى المحكوم عليه وبه مفردين بالفعل او بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب او) سالبة كقولنا زيد (ليس بكاتب) وتسميتها حملية باعتبار طرفها الاخير الا ان الموجبة هى الحملية فى الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعدام باسم الملكات اتساعا (واما شرطية) وهى التى لايكون طرفاها مفردين وهى اما (متصلة) وهى التى يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان كان الاول فالقضية شرطية متصلة موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة وان كان الثانى فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة (واما شرطية منفصلة) وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فان كان الحكم بالتنافى بينهما ايجابا فمنفصلة موجبة (كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فانه حكم فيها بان كون العدد زوجا ينافى كونه فردا وان كان سلبا فمنفصلة سالبة

كقولنا ليس اما ان يكون هذا اسودا وكاتبا فانه حكم فيها بسلب المنافاة بين كونه اسود وكونه كاتبا وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتمالها على ادات الشرط واما تسمية المنفصلة بها فلمشابهتها المتصلة من حيث انهما مركبتان من القضيتين فيكون معنى الشرطية فى المتصلة حقيقة وفى المنفصلة مجازا (والجزء الاول) اى المحكوم عليه (من) القضية (الحملية يسمى موضوعا) لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ وهو المحكوم به (و) الجزء (الثانى) اى المحكوم به يسمى (محمولا) لانه انما وضع لان يحمل به على شئ وهو الموضوع وللحملية جزء آخر وهو النسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية ولم يذكرها المص لانه يريد ان يبين اسم ماسبق ذكره فى تقسيم القضية الى الحملية والشرطية والمذكور فيما سبق ليس الا الطرفين (والجزء الاول من) القضية (الشرطية) سواء كانت متصلة او منفصلة (يسمى مقدما) لتقدمه فى الذكر طبعا وان تأخر وضعا كما فى قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة (و) الجزء (الثانى) منها يسمى (تاليا) لكونه تابعا وهو من التلو بمعنى التبع (والقضية) تنقسم ثانيا الى قسمين (اما موجبة) ان كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا زيد كاتب واما سالبه) ان كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا زيد ليس بكاتب) ثم ان الموجبة اما محصلة او معدولة لان القضية الموجبة لايخلو اما ان يكون فيها حرف السلب وهى محصلة وتسمى وجودية ايضا مثل زيد كاتب اوتكون فيها حرف السلب التى يكون جزء من القضية وهى المعدولة وانما سميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم مابعده فان كان حرف السلب جزء من الموضوع تسمى معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحى جماد

وان كان جزء من المحمول تسمى معدولة المحمول مثل قولنا الحى -لا جماد وان كان جزء منهما معا تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحى لا عالم والسالبة مايكون فيها حرف السلب ولا تكون جزء منهما اصلا مثل زيد ليس بكاتب ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها اصلا وهى محصلة الطرفين وبالمعدولة مافيها عدول سواء كان بطرفيها او باحدهما (اعلم ان الموجبة محصلة كانت اومعدولة تقتضى وجود الموضوع بخلاف السالبة (وكل واحدة منهما) اى من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة) وهى التى كان الموضوع فيها شخصا معينا وهى اما موجبة اوسالبة (كما ذكرنا) فى مثاليهما من نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية ايضا لكون موضوعها شخصا معينا (و) ان لم يكن الموضوع فيها شخصا معينا فالقضية تسمى محصورة ومسورة وهى (اما كلية مسورة) وهى التى يكون الحكم فيها على كل الافراد وهو اما بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهى موجبة كلية مسورة (كقولنا كل انسان كاتب) وسورها نحو كل والالف واللام الاستغرافية او العهدية (و) ان كان بالسلب فهى سالبة كلية مسورة كقولنا (لاشئ من الانسان بكاتب) وسورها لاشئ ولا واحد (واما جزئية مسورة) وهى التى يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهو ايضا اما بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهى موجبة جزئية مسورة (كقولنا بعض الانسان كاتب) وسورها بعض وواحد (و) ان كان بالسلب فهى سالبة جزئية مسورة كقولنا (بعض الانسان ليس بكاتب) وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس والسور مأخوذ من سور البلد فانه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار تحصر افراد الموضوع وتحيط بها هذا فى الحمليات واما فى الشرطيات فخصوصها

وحصورها واهمالها بتعين الازمان والاوضاع وباحصارها وباهمالها
لان الازمنة والاوضاع فى الشرطيات بمنزلة الافراد فى الحمليات فكما
ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهى مخصوصة كذلك
فى الشرطيات ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على الوضع المعين
فهى مخصوصة كقولنا ان جئتنى اليوم اكرمتك والافان بين كمية الحكم
بانه على جميع الاوضاع اوعلى بعضها فهى مسورة والافهملة فسور
الموجبة الكلية فى المتصلة كلما ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وفى المنفصلة دائما كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا
اوفردا وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة كقولنا ليس البتة ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود وليس البتة اما ان يكون العدد
زوجا اوفردا وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون كقولنا
قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون
اما ان يكون العدد زوجا اوفردا وسور السالبة الجزئية فيهما
قد يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل
موجودا وقد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا اوفردا وبادخال
حرف السلب على سور الايجاب الكلى نحو ليس كلما وليس مهما
وليس متى فى المتصلة وليس دائما فى المنفصلة واما المهملة
فباطلاق لفظ لو واذا وان فى المتصلة نحو اذا كانت اولو كانت
اوان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وباطلاق لفظ
اما فى المنفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا اوفردا (واما
ان لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) اى لا مخصوصة
ولا كلية ولا جزئية (و) القضية (تسمى مهملة) لاهمال بيان
كمية الافراد التى حكم عليها بترك اداة السور عنها (كقولنا)
فى الموجبة (الانسان كاتب و) فى السالبة (الانسان ليس

بكاتب) وهاتان القضيتان انما تكونان مهملتين عند من لم يجعل لام
الاستغراق فى حكم اداة السور اولانها ليس للاستغراق اعلم ان المهملة
فى قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون كلية وجزئية وعلى التقديرين
الجزئية متحققة والشخصية فى حكم الكلية ولهذا اعتبرت فى كبرى
الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم مما سبق ان فى القضايا
مخصوصتين موجبة وسالبة ومحصورات اربع موجبة وسالبة كلية
وجزئية ومهملتين موجبة وسالبة (فان قلت التقسيم غير حاصر لعدم
ذكر الطبيعية وهى التى يحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان
جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ماصدق
عليه الحيوان والانسان من افرادهما بل على نفس طبيعتهما (قلت
الكلام فى القضايا المعتبرة فى العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة
فى العلوم لعدم انتاجها فى الاصطلاحات فخروجها عن التقسيم لا يخل
بالانحصار ولانها ترجع الى المهملة والشخصية ولقائل ان يقول فعلى هذا
ان المهملة لما كانت فى حكم الجزئية كانت مستغنى عنها بالجزئية فتأمل
(ولما فرغ من تقسيمات الحملية شرع فى تقسيمات الشرطية فقال
(والمتصلة اما لزومية) وهى التى حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق
المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهى ما بسببه يستلزم المقدم التالى
كالعلية والتضايف اما العلية فبان يكون المقدم علة للتالى (كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فان طلوع الشمس علة لوجود
النهار وبان يكون التالى علة للمقدم كقولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة فان المقدم فى هذه الشرطية معلول للتالى
وبان يكونا معلولى علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم
مضئ فان كل واحد من وجود النهار واضاءة العالم معلول
لطلوع الشمس واما التضايف فبان يكون المقدم والتالى بحيث

تكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيدا ابا لعمرو فعمرو
ابنه فان تعقل كل واحد من الابوة والبنوة بالقياس الى تعقل الآخر (واما
اتفاقية) وهى التى حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم
لا لعلاقة توجب ذلك بل بمجرد صدقهما (كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق) فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار
لتجويز العقل كل واحد منهما بدون الآخر بل انما توافقا على الصدق
فيكون تسمية المتصلة اولى باللزومية لاشتمالها على علاقة اللزوم وتسمية
الثانية بالاتفاقية لعدم اشتمالها على تلك العلاقة بل على مجرد الاتفاق
(فان قيل الاتفاقية مثل اللزوم فى كونها مشتملة على علاقة لان اجتماع
التالى مع المقدم فى الوجود امر ممكن فلا بد له من علة موجبة (قلنا نعم
لكن العلاقة لما لم يحصل الشعور بها فى الاتفاقية حكم بعدم
العلاقة حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالى فيها جوز الانفكاك
بينهما بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها مشعور بها ولهذا
اذا لاحظ العقل المقدم والتالى فيها حكم بامتناع الانفكاك
بينهما هذا تقسيم الشرطية المتصلة (و) اما الشرطية (المنفصلة)
فهى تنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع فقط ومانعة
الخلو فقط لان الحكم فى القضية بالتنافى بين جزئيها (اما)
فى الصدق والكذب معا فالقضية تسمى منفصلة (حقيقية
كقولنا العدد اما زوج واما فرد) فلا يصدقان معا لامتناع اجتماع
الزوج والفرد على عدد واحد ولا يكذبان معا لامتناع لارتفاعهما
عنه معا وهذه موجبتها وسالبتها برفع التنافى فى الصدق
والكذب كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتبا
او تركيا فانهما يصدقان و يكذبان معا (وهى) اى المنفصلة
الحقيقية (مانعة الجمع و) مانعة (الخلو معا) اى مركبة منهما

وانما سميت حقيقية لان التنافى بين جزئيها اشد من التنافى بين
جزئى مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه يوجد التنافى بين جزئيها
فى الصدق اوالكذب معا و هذا ليس الا حقيقة الانفصال
(و) اما فى الصدق فقط فالقضية تسمى (مانعة الجمع فقط)
اى دون الخلو (كقولنا هذا الشئ اما حجرا وشجر)
فانهما لا يصدقان لان بينهما معاندة وقد يكذبان بان يكون
انسانا وهذه موجبتها وسالبتها برفع العناد فى الصدق فقط
نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ لا شجرا ولا حجرا معا
فانهما يصدقان ولا يكذبان والا لكان حجرا وشجرا معا وانما سميت
مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها فى الصدق (واما)
فى الكذب فقط فالقضية تسمى (مانعة الخلو فقط) اى دون
الجمع (كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق) فانه
حكم فى هذه القضية بالتنافى بين ان لا يكون فى البحر وبين
ان يغرق لا بين ان يكون فى البحر وبين ان لا يغرق لجواز ان يكون
فى البحر وان لا يغرق فالكون فى البحر مع عدم الغرق يصدقان
ولا يكذبان والا لغرق فى البر وهذه موجبتها وسالبتها برفع
العناد فى الكذب فقط نحو ليس البتة زيد اما ان لا يكون فى البحر
واما ان يغرق فان عدم الكون فى البحر مع الغرق يكذبان
ولا يصدقان ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء او من
سائر المعايات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب
بان يكون فى البئر او الحوض و يغرق (وقد تكون المنفصلات)
الثلث اى كل واحد منها كما يكون ذات جزئين كما مر من الامثلة
يكون (ذات اجزاء ثلثة) او اكثر اشار بتصدير لفظة قد الى
تقليل هذا الحكم فالمنفصلة الحقيقة التى ذات اجزاء ثلثة

(كقولنا اما زائد اوناقص اومساو) فان هذه الاجزاء الثلثة
لا تجتمع على عدد واحد لافى الصدق ولا فى الكذب والمراد
بكون العدد زائدا اوناقصا اومساويا كون كسوره زائدا اوناقصا
اومساويا فانه لو اجتمعت كسوره التى تحته فان زادت عليه يسمى
زائدا كاثنى عشر فان كسوره وهى النصف والثلث والربع
والسدس زائدة لان مجموعها خمسة عشر وان نقصت عنه
يسمى ناقصا كالثمانية فان كسورها وهى النصف والربع
والثمن ناقصة عنها لانها سبعة وان ساوته يسمى مساويا كالستة
فان كسورها وهى النصف والثلث وللسدس مساوية لها لانها
ستة ايضا واما مانعة الجمع التى ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون
هذا الشئ شجرا اوحجرا اوحيوانا فان هذه الاجزاء تجتمع كذبا
لجواز ان يكون شيئا آخر واما مانعة الخلو التى ذات اجزاء
ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ لاحجرا ولا شجرا
ولا حيوانا والحق ان المنفصلات لاتتركب من اكثر من جزئين
لانها متحققة بانفصال واحد وهو لايكون الا بين شيئين فعند
زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولانها لو تركبت من اجزاء
ثلثة كما فى قولنا العدد اما زائد اوناقص او مساو لابد من تعيين
جزئيها فاذا فرضنا ان احد جزئيها قولنا العدد اما زائد فالجزء
الآخر اما ان يكون احد الباقين على التعيين او بلا تعيين فان كان
احدهما على التعيين تمت المنفصلة بالمعين وبقى الآخر زائدا حشوا وان
كان احدهما لا على التعيين كان تركبها من حملية ومنفصلة (ولما فرغ
من بيان القضايا واقسامها شرع فى احكامها فقال (التناقض) اى مما
يجب استحضارها التناقض (وهو اختلاف القضيتين) يخرج
اختلاف المفردين كالسماء والارض واختلاف مفرد وقضية

كعمرو

كعمرو وزيد قائم (بالايجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبالحملة والشرطية
(بحيث يقتضى) ذلك الاختلاف (لذاته) يخرج الاختلاف الذى يكون
بالايجاب والسلب لكن لا يكون لذاته بل اما بالواسطة كقولنا زيد
انسان زيد ليس بناطق فان هذا الاختلاف بواسطة ان قولنا
زيد ليس بناطق فى قوة قولنا زيد ليس بانسان اوبان قولنا زيد
انسان فى قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة كما فى قولنا
كل فرس حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان فهذا الاختلاف ليس
لذاته وصورته بل بخصوص مادته (ان يكون احديهما) اى احدى
القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
ولا يتحقق ذلك) اى التناقض (الا بعد اتفاقهما) اى اتفاق
القضيتين اللتين يقع بينهما التناقض سواء كانتا مخصوصتين
اومحصورتين (فى) ثمانى وحدات الاولى وحدة (الموضوع) اذ لو اختلفتا
فى هذه الوحدة نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم لم تتناقضا لجواز
صدقهما معا اوكذبهما (و) الثانية وحدة (المحمول) اذ لو
اختلفتا فيها نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد لم تتناقضا (و) الثالثة
وحدة (الزمان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم
نهارا لم تتناقضا (و) الرابعة وحدة (المكان) اذ لو اختلفتا فيها
نحو زيد قائم فى الدار زيد ليس بقائم فى السوق لم تتناقضا (و)
الخامسة وحدة (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد اب اى لعمرو
زيد ليس باب اى لبكر لم تتناقضا (و) السادسة وحدة (القوة
والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بان يكون النسبة فى احديهما بالقوة
وفى الاخرى بالفعل نحو الخمر فى الدن مسكر اى بالقوة الخمر
فى الدن ليس بمسكر اى بالفعل لم تتناقضا (و) السابعة وحدة

(الكل و الجزء) اذ لو اختلفتا فى الكل و الجزء نحو الزنجى اسود اى
بعضه الزنجى ليس باسود اى كله لم تتناقضا (و) الثامنة وحدة (الشرط
اذ لو اختلفتا فيها نحو الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم
ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود لم يتحقق التناقض
(اعلم ان اشتراط هذه الوحدات للتناقض انما هو مذهب قدماء
المنطقيين واما المتأخرون فقد اكتفوا بوحدتين وحدة الموضوع
و وحدة المحمول بناء على ان سائر الوحدات مندرجة تحتهما
واما المحققون فقد اقتصروا على وحدة واحدة وهى وحدة النسبة
الحكمية حتى يكون السلب واردا على ماورد عليه الايجاب لانه متى
اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية ومتى اتحدت اتحدت
فهذا المذهب اخصر واشمل والا فلا حصر فيما ذكروه من الوحدات
الثمانية بل لابد لتحقق التناقض ايضا من وحدة العلة
نحو النجار عامل اى السلطان النجار ليس بعامل اى لغيره
والالة نحو زيد كاتب اى بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب اى بالقلم
التركى والمفعول به نحو زيد ضارب اى عمروا زيد ليس بضارب اى
بكرا و المميز نحو عندى عشرون اى درهما ليس عندى عشرون
اى دينارا الى غير ذلك (ولما كانت الشروط المقدمة ذكرها
تعم المخصوصات و المحصورات و كان للتناقض بين المحصورات
شرط آخر وهو الاختلاف فى الكمية اراد ان يبينه فقال
(ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة
الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان
بعض الانسان ليس بحيوان ولاشئ من الانسان بحيوان
بعض الانسان حيوان فالمحصورات) والمراد المحصورتان
اى ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين (لا يتحقق

التناقض

التناقض بينهما الا بعد اختلافهما فى الكمية) اى الكلية والجزئية
بان تكون احديهما كلية و الاخرى جزئية (فان قلت لا اتحاد فى
الموضوع فى الكلية والجزئية لان الموضوع فى الكلية جميع الافراد وفى
الجزئية بعض الافراد والجميع غير البعض واذا لم يتحد الموضوع
لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد الايجاب والسلب على شئ واحد
فكيف يتحقق التناقض (قلت المراد بالموضوع فى اشتراط اتحاد
الموضوع فى تحقق التناقض الموضوع المذكور فى القضية لا ذات
الموضوع يعنى ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع والمحمول
يطلق تارة على مفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول حقيقة وتارة
يطلقان على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول
فى الذكر وهو المراد ههنا وانما لم يتحقق التناقض فى المحصورات
الا بعد اختلافهما فى الكمية (لان الكليتين قد تكذبان) فى مادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول (كقولنا كل انسان كاتب ولاشئ
من الانسان بكاتب و الجزئيتين قد تصدقان) فيكون الموضوع
فيه اعم من المحمول ايضا (كقولنا بعض الانسان كاتب بعض
الانسان ليس بكاتب) فعلم من هذا ان المراد بالكاتب ههنا
الكاتب بالفعل والا لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب
قولنا كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب
فلم يجز كذب الكليتين ولا صدق الجزئيتين وانما قيد بلفظ
قد المفيدة لجزئية الحكم لان الكليتين والجزئيتين قد تختلفان
صدقا وكذبا كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان
بحيوان وكقولنا بعض الانسان ناطق بعض الانسان ليس بناطق
فان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الاخر (واعلم ان المهملة
فى قوة الجزئية كما عرفت فحكمها فى التناقض حكمها فنقيض

المهملة الموجبة انما هى السالبة الكلية كقولنا الانسان كاتب ولاشئ
من الانسان بكاتب ونقيض المهملة السالبة انما هى الموجبة الكلية
كقولنا الانسان ليس بكاتب وكل انسان كاتب (العكس) مما يجب
استحضاره من احكام القضايا العكس (وهوان يصير) بتشديد الياء
لان العكس يطلق على معنيين احدهما القضية الحاصلة من التبديل
المذكور وثانيهما نفس التبديل وهو المعنى المصدرى اعنى جعل الموضوع
محمولا و المحمول موضوعا فلو لم يشدد لصارله معنى ثالث وهو التبدل
اعنى صيرورة الموضوع محمولا والمحمول موضوعا اى ان يجعل
(الموضوع) فى الذكر (محمولا و) يجعل (المحمول) فى الذكر
(موضوعا) وانما قيدنا الموضوع والمحمول بقولنا فى الذكر لئلا يرد
ماقيل ان المعتبر فى جانب الموضوع هو الذات و فى جانب المحمول
هو الوصف و ظاهر ان الذات لا يصير وصفا و الوصف ذاتا
(فان قيل هذا التعريف غير جامع لعكس الشرطيات فان عنوانى
الموضوع و المحمول لا يطلقان على جزئيها (قلنا ان المص قصد
ان لا يبحث عن عكس الشرطيات اما للاختصار اوللعلم به بالقياس
الى عكس الحمليات فعرف العكس بحيث يوافق قصده
(مع بقاء الايجاب و السلب بحاله) اى مع بقاء حكمهما على حاله
يعنى ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان
الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما اعتبرهما
لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها فى الاكثر بعد الجعل المذكور
صادقة لازمة للاصل الا موافقة له فى الايجاب و السلب (و)
مع بقاء (التصديق و التكذيب بحاله) اى ان كان الاصل صادقا
باى وجه كان العكس ايضا صادقا لانه لو لم يصدق عند صدق
الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان

حيوان اوصدق لكن لابطريق اللزوم بل بطريق الاتفاق او
بخصوص المادة كقولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان
ناطق لا يعد عكسا وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو
فرض صدقها يلزم صدق العكس والا لزم صدق الملزوم لايلزم بدون
صدق اللازم وهو محال ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لايلزم من كذب
الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
عكسه الذى هوقولنا بعض الانسان حيوان ولهذا قيل قوله
والتكذيب لايكون الاخطأ وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان معنى
قوله والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق الاصل صدق العكس
وان كذب العكس كذب الاصل كما هوشان اللزوم لاان كذب الاصل
كذب العكس كما فهم وفيه تأمل (اعلم ان العكس يطلق بالاشتراك
على ماذكره المصنف ويسمى العكس المستوى وعلى تصيير
نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا مع بقاء
الكيف والصدق بحاله ويسمى عكس النقيض كما اذا اردنا
عكس قولنا كل انسان حيوان قلنا كل ماليس بحيوان ليس
بانسان وانما لم يذكره لقلة استعماله فى العلوم والانتاجات
لان الانتاج بواسطة عكس النقيض لا يسمى قياسا بخلاف
الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضيه فيه (ولما ثبت
ان العكس عبارة عن تصيير قضية بحيث يلزم منه قضية
اخرى وكانت القضية اما موجبة اوسالبة ابتداء بعكس الموجبات
لان الايجاب اشرف من السلب فقال (والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية) لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم
من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول الاعم موضوعا والموضوع
الاخص محمولا يكون الحمل فيها بالاخص على الاعم وذلك

لايصدق كليا (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل
حيوان انسان) لعدم جواز حمل الاخص على كل افراد الاعم والا
يلزم ان لايكون الاخص اخص ولا الاعم اعم (بل تنعكس جزئية)
لوجوب ملاقات عنوانى الموضوع والمحمول فى الموجبة كلية كانت
اوجزئية وبالملاقات يصدق الجزئية من الطرفين اى الاصل
والعكس (لانا اذاقلنا كل انسان حيوان) اى اذا قلنا هذه الموجبة
الكلية (يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا
بالانسان والحيوان) وهو ذات الانسان اعنى افراده (فيكون بعض
الحيوان انسانا) لانا اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفتين قلنا ان يجعل
تلك الذات الموصوفة باحدى الوصفين موضوعا والوصف الآخر
محمولا عليها اونقول اذاصدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض
الحيوان انسان وان لم تصدق هذه الجزئية لصدق نقيضها وهو
لاشئ من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان
فيصدق نقيض الاصل وهو ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان
الاصل كل انسان حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال اونقول
اذاصدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
والالصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان فنضم ذلك النقيض
الى الاصل بان جعلناه صغرى لكون ايجاب الصغرى شرطا فى الشكل
الاول والنقيض كبرى لكونه كليا لينتج من الشكل الاول سلب الشئ
عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج
لاشئ من الان بانسان وهو محال (والموجبة الجزئية ايضا) اى
كالموجبة الكلية لا تنعكس كلية بل (تنعكس جزئية بهذه الحجة) وهى
انه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان لانا نجد ههنا شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون

بعض الانسان حيوانا اونقول اذاصدق بعض الحيوان انسان يلزم ان
يصدق بعض الانسان حيوان والالصدق نقيضه وهو لاشئ
من الانسان بحيوان فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو
لاشئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا
خلف اونضم هذا النقيض الى الاصل لينتج من الشكل الاول
سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان
بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال (ولقائل ان يمنع
انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا بعض
الانسان زيد ولاينعكس الى بعض زيد انسان لكذبه بل عكسه زيد
انسان اوزيد بعض الانسان (اجيب بان المراد بزيد ههنا ليس
معناه الجزئى اذا المعنى الجزئى لايقع محمولا بل المراد منه المفهوم الكلى
وهو المسمى بزيد فقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان
مسمى بزيد فينعكس الى قولنا بعض المسمى بزيد انسا ن فلا نقض
(والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية وذلك) اى انعكاس السالبة
الكلية الى السالبة الكلية (بين فى نفسه فانه اذاصدق) قولنا (لاشئ
من الانسان بحجر صدق) قولنا (لاشئ من الحجر بانسان) والا
لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر فينعكس الى قولنا بعض
الحجر انسان وقد كان الاصل لاشئ من الحجر بانسان هف
اونضم هذا النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل بان
يجعله صغرى هكذا بعض الانسان حجر ولاشئ من الحجر بانسان
ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان هف ولم يبين
عكس السوالب بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق
عند وجود الذات والسوالب لايستلزم وجود الذات بخلاف
الموجبات فلا يكون الافتراض الا فى الموجبات (والسالبة الجزئية

لاعكس لها لزوما) اذلو لزم لها عكس لا تنقض بمادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول وذلك (لانه يصدق قولنا بعض الحيوان
ليس بانسان) لجواز سلب الخاص عن بعض افراد العام (ولا يصدق
عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العام
عن بعض افراد الخاص لامتناع وجود الخاص بدون العام اونقول
لوصدق هذا العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق
نقيضه وهو كل انسان حيوان يلزم اجتماع النقضين وهو محال
وانما قال لزوما لانه قد يصدق العكس احيانا لخصوص المادة مثلا
يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو
بعض الحجر ليس بانسان (واعلم ان المص لم يذكر عكوس المهملات
والشخصيات لكون المهملات بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد
بالشخصيات فى العلوم وان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق
الاجمال فاستمع لما القى عليك من المقال فاعلم ان الشرطية المتصلة ان
كانت موجبة كلية اوجزئية فتنعكس موجبة جزئية لانه اذا صدق كلما
كان اوقد يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق
قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو
قولنا ليس البتة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا ونضم هذا
النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا قد يكون
اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشئ حيوانا
كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا
كان انسانا وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان الشئ
انسانا كان انسانا وان كانت سالبة كلية فتنعكس سالبة كلية
لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان فرسا وجب
ان يصدق ليس البتة اذا كان الشئ فرسا كان انسانا والا لصدق

نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشئ فرسا كان انسانا وهو
مع الاصل ينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشئ
فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان فرسا ينتج من
الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشئ فرسا كان فرسا وهو م
واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان
هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا
انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت
الشرطية متصلة لزومية واما اذا كانت منفصلة اومتصلة اتفاقية
فلا يعتبر انعكاسهما لعدم فائدته (وان اردت ان تعرف العكس
المستوى للشرطيات بكمله وعكس النقيض للحمليات والشرطيات
فارجع الى المطولات (ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا
وما يعرض لها من التناقض والعكس شرع فى بيان القياس
الذى هو المقصود الاهم لانه العمدة فى تحصيل المطالب اليقينية
ولهذا قيل هو المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات
المنطقية بالنسبة الى سائر الاصطلاحات فقال (القياس)
اى مما يجب استحضاره القياس وهو لغة تقدير شئ على مثال
آخر واصطلاحا (هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم
عنها لذاتها قول آخر) اعلم ان القياس قسمان معقول وملفوظ
اما المعقول فهو الذى يتركب من القضايا المعقولة والملفوظ
هو الذى يتركب من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة
والثانى مجاز الدلالته على القياس المعقول فقوله قول جنس
معقولا اوملفوظا شامل لجميع الاقوال اى المركبات وقوله
مؤلف ليتعلق به قوله من اقوال والمراد بالاقوال ما فوق الواحد
ليتناول القياس المؤلف من القولين كقولنا العالم متغير وكل متغير

حادث والمؤلف مما فوق القولين كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل
آخذ للمال خفية فهو سارق وكل سارق يقطع يده فهذا مؤلف من ثلثة
اقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش يقطع يده و يسمى الاول قياسا
بسيطا والثانى مركبا لتركبه من قياسين فيخرج به القول الواحد لانه
لايسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه
وقوله متى سلمت صفة اقوال اشارة الى ان تلك الاقوال لايلزم ان تكون
مسلمة اى مقبولة فى نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها
قول آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة والذى
مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين
وان كان كاذبين الا انهما لو سلما لزم عنهما قول آخر وهو كل انسان
حمار وقوله لزم يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فانهما وان سلمت
مقدماتهما لكن لايلزم عنهما شئ آخر لامكان التخلف فى مدلوليهما
ولهذا لايفيد ان اليقين (اعلم ان الاستقراء هو اثبات الحكم على كلى
لوجوده فى اكثر جزئياته وهو اما تام او ناقص لان الحكم ان كان
موجودا فى جميع جزئياته فهو استقراء تام ويسمى قياسا مقسما كقولنا
كل جسم اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منها متحيز فكل
جسم متحيز فانه حكم بثبوت التحيز فى جميع افراد الجسم لثبوته
للجماد سواء كان نباتا او غيره والحيوان سواء كان انسانا او غيره
واذا لم يوجد ذلك الحكم فى جميع جزئياته بل فى اكثرها فهو استقراء
ناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
فالحيوان كلى حكم عليه بثبوت تحرك الفك الاسفل عند المضغ
وذلك لانا استقرأنا اكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس
والبقر وغيرها ووجدنا تحرك فكها الاسفل عند المضغ فحكمنا
بان كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ مع انه غير ثابت

لبعض

لبعض افراد الحيوان فان التمساح نوع منه مع انه لايحرك فكه الاسفل
عند المضغ بل يحرك فكه الاعلى والتمثيل هو الاستدلال بثبوت
الحكم فى جزئى لثبوت ذلك الحكم فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما
ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ حرام لانه مسكر كالخمر وكل
مسكر حرام فالنبيذ حرام فانه يستدل على ثبوت الحرمة للنبيذ بثبوته
للخمر لاشتراكهما فى سبب الحرمة وهو الاسكار قوله عنها يخرج
المتقدمتين المستلزمتين لاحديهما كقولنا زيد قائم وعمرو ذاهب فان
هاتين القضيتين تستلزمان احديهما استلزام الكل من حيث هو كل
للجزء فحصول الجزء ليس موقوفا على حصول الكل بل الامر بالعكس
فلا يكون لكل واحدة منهما دخل فى حصول الاخرى والا يلزم ان يكون
الجزء مستلزما للكل والمفروض بخلافه ولهذا لو حذف احديهما
بقيت الاخرى حاصلة فمعنى لزوم القول الاخر عن الاقوال ان لكل
قول منها دخلا فى حصول القول الاخر وقوله لذاتها يخرج مثل
القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة
مقدمة اجنبية كما فى قياس المساواة وهو مايتركب من قولين بحيث
يكون متعلق محمول اولهما موضوع الاخر كقولنا ا مساو لب
وب مساو لج فيلزم من هذين القولين ان ا مساو لج لكن
لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو للمساوى
للشئ مساو لذلك الشئ فان لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم منها
قول آخر كما فى قولنا ا مباين لب وب مباين لج ولا يلزم منه ان ا
مباين لج لان مباين المباين للشئ لايلزم ان يكون مباينا له وكذا
اذا قلنا ا نصف لب وب نصف لج ولا يلزم منه ان ا نصف لج
اذ لا يصدق ان نصف النصف نصف قوله قول آخر هو النتيجة
فمعنى آخريتها ان لا تكون عين المقدمتين او عين احديهما

وان لاتكون غيرهمـا اوغيركل واحدة منهما واما ان لاتكون جزء من
احديهمافغيرمستلزم وانماشرط آخريتها لانها ان كانت عين المقدمتين
كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث
يلزم التكلم بالهذيان اى الكلام الغيرالمفيد وان كان عين احديهما كما اذا
قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير عالم والعالم حادث يلزم المصادرة
وهى كون المدعى جزء من الدليل وهذا لايفيد المطلوب لاشتماله على
الدور المهروب عنه (وهو) اى القياس (اما اقترانى) وهو الذى لم تكن
النتيجـة اونقيضها مذكورة فيه بالفعل وهو اما مركب من حمليتين
(كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) وهو
ليس بمذكور فى القياس بالفعل لانفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر
مادته دون صورته واما مركب من شرطيتين كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض
مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وانما سمى
هذا اقترانيا لكون الحدود فيه اعنى الحد الاصغر والحد الاكبر
والحد الاوسط مقترنة غير مستثناة (واما استثنائى) وهو الذى
تكون النتيجـة اونقيضها مذكورة فيـه بالفعـل وانمـا سمى هو
اسـتثنائيا لاشتماله على اداة الاسـتثناء وهى لكن التى هى بمعنى الا
فى الاستثناء المنقطع فمثال كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل (كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعـة
فالنهار موجود) مثـال كون نقيض النتيجـة مذكورا فيه بالفعل
(كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار
ليس بموجود فالشمس ليست بطالعـة) فنقيض النتيجـة وهو
الشمس طالعـة مذكورة فيه بالفعل لايقال ذكر النتيجـة بالفعل
فى الاسـتثنائى ينافى وجوب مغـايرة النتيجـة لكل من الاقوال

على ماذكر فى تعريف القياس لانانقول المراد بذكرا لنتيجة ذكرا جزأيها
على الترتيب الذى فى النتيجة لان المقدمـة الاولى من القيـاس هى
مجموع الشرطيه المركبة من المقدم والتالى فيكون النتيجة جزء هذه
المقدمة فى الظاهر والجزء يغاير الكل والمقدمة الثانية هى المشتملة على
حرف الاستثناء ولااشكال فى مغايرة النتيجة لهذه المقدمة وبهذا يندفع
ايضا مايقال من ان عين النتيجة اونقيضها لوكان مذكورا فى الاستثنائى
بالفعل لزم ان يكون فى جزء القضية الشرطية حكم لان النتيجة تجب
ان تكون قضية والقضيه لاتكون بلا حكم فيلزم ان يكون جزء القضية
الشرطية قضية اويلزم ان لايكون النتيجة قضية وكلاهما بط قطعا
(ولما فرغ عن تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع فى تقسيم
كل من القسمين وبيان احكامه وقدم الاقترانى على الاستثنائى لانه هو
الاكثر الشايع فى الاستعمـالات وبه يحصـل المجهولات وانه يتركب
من الحمليـات والشرطيات بخلاف الاستثنائى اذا عرفت هذا (فاعلم
ان القياس الاقترانى الحملى السازج لامحالة يشتمل على حـدود ثلثة
موضوع المط ومحموله والمكرر بينهما فى المقدمتين فنقول (والمكرر بين
مقدمتى القيـاس) والمراد بالمقدمتين القضيتـان اللتـان جعلتـا
جزئى القياس فالمكرر بينهمـا سواء كان موضوعا اومحمولا اومقـدما
او تاليا (يسمى حدا اوسط) اما تسميته حـدا فلان ماينحل اليـه
المقدمـة كالموضـوع والمحمول يسمى حدا لكونه طرفا للنسـبة
واما تسميته اوسـط فلتوسـطه بين طرفى المط كالمؤلف فى المثـال
المذكور والغرض من اتيـان هـذا المكرر فى القيـاس هو اثبـات
محمول المط عـلى موضـوعه الذى ثبوت المحمول عليـه غيرمعلوم
فبسبب هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المط على موضـوعه
ولذا قيـل ان الموصل المط هو الحد الاوسـط فقط (وموضـوع

المطلوب) فى الحملية ومقدمته فى الشرطية (يسمى حدا اصغر) لانه اخص من الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر (ومحموله فى الحملية وتاليه فى الشرطية (يسمى حدا كبر) لانه اعم فى الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر (والمقدمة التى فيها الاصغر يسمى صغرى) لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وقيل يجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (والمقدمة التى فيها الاكبر تسمى كبرى) لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وتسمى الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمهما على القول اللازم والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس تسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه يسمى مطلوبا واقتران الصغرى والكبرى فى الايجاب والسلب وفى الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها (وهيئة التأليف) اى الهيئة الحاصلة (من) اقتران (الصغرى و) با(الكبرى تسمى شكلا) تشبيها لها بالهيئة العارضة للجسم لان الشكل عندهم انما يطلق على الهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحد الواحد اى النهاية الواحدة كما فى الكريات اوى الحدود اى النهايات كما فى المضلعات بالمقدار الذى هو عبارة عن الامتداد الطولى والعرضى والعمق واما اطلاق الشكل على الهيئة المعنوية فانما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الجسمية فيكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس (والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما سمى بالشكل الاول لانه بديهى الانتاج وارد على حكم الطبع ومقتضى العقل فان الطبيعة مجبولة على ان ينتقل من الشئ الى الواسطة بان يتصور العقل اولا ذلك الشئ ثم يحكم عليه بالواسطة

بان

بان يحمل الواسطة عليه ثم يحكم على الواسطة بشئ آخر بان يحمل ذلك الشئ عليها حتى يلزم من هذين الحكمين اعنى الحكم على الشئ بالواسطة والحكم على الواسطة بشئ آخر الحكم على ذلك الشئ بشئ آخر فلهذا وضع هذا الشكل فى المرتبة الاولى (وان كان بالعكس) اى ان كان الحد الاوسط موضوعا فى الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (موضوعا فيهما) اى فى الصغرى والكبرى (فهو) الشكل (الثالث) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (محمولا فيهما فهو) الشكل (الثانى) كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان فلا شئ من الانسان بفرس وانما كان هذا الشكل ثانيا وماقبله ثالثا لان الثانى يشارك الاول فى اشرف مقدمتيه وهى الصغرى من حيث اشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف المحمول لانه الذى لاجله يطلب الكبرى فكانت للصغرى اشرفية بهذا الاعتبار فقدم على سائر الاشكال فكان ثانيا والثالث يشارك الاول فى اخس مقدمتيه وهى الكبرى من حيث اشتمالها على محمول المطلوب الذى هو اخس من الموضوع لانه ربما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس من الموضوع بخلاف الرابع فانه لاشركة له مع الاول اصلا (فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق) الفرق بينها بحسب الماهية والشرف ماذكرناه آنفا واما الفرق بحسب الانتاج فالاول ينتج المطالب الاربعة الكليتين والجزئيتين والثانى ينتج السالبتين والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين واما بحسب الاشتراط فالاول بحسب

الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية الكبرى والثانى بحسب
الكيف اختلا ف المتقدمتين بالايجاب والسلب و بحسب الكم كلية
الكبرى والثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية
احدى المتقدمتين والرابع بحسب الكم والكيف اما ايجاب المقدمتين
مع كلية الصغرى او اختلافهما بالايجـاب والسلب مع كلية احديهما
والبراهين فى المطولات * ولما كانت الاشكال الاربعة غير مستوية
الاقدام فى استنتاج المطالب لكونه من بعضها بالتيسر ومن بعضها
بالتعسر اشار اليه بقوله (والشكل الرابع منها) اى من هذه الاشكال
(بعيد عن الطبع جدا) لانه لايستنتج منه المط الابالتعسر ولمخالفته
الاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعى فى كلتا مقدمتيه
ولهذا ووضع فى المرتبة الرابعة حتى اسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار
(فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى
الكبرى فى الشكل الرابع يكون احدى المكررين واقعا فى اول القياس
والاخر فى آخره فيكون طرفا المط فيه واقعين بين المكررتين حال كونهما
منفردتين فينبغى ان يكون انتاج الرابع اوضح الانتاجات لان المق من
تركيب القياس هو ايقاع المقارنة بين طرفى المط والمقارنة فى الشكل
الرابع حاصلة دون الاشكال الباقية فاوجه حكمهم عليه بانه بعيد
عن الطبع (قلت وجهه ان المقارنة بشبه المصادرة و ايضا لما وقع
فى الشكل الرابع موضوع المطلوب محمولا فى الصغرى ومحموله
موضوعا فى الكبرى يحتاج عند تركيب النتيجة الى ان يجعل المحمول
موضوعا والموضوع محمولا فيحتاج الى تغيرين ولهذا جعل
بعيدا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المط بخلاف الاشكال
الباقية (والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لايحتاج الى رد)
الشكل (الثانى) الشكل (الاول) فى استنتاجه لانه لغاية قربه

من الاول لمشاركته اياه فى صغراه التى هى اشرف المقدمتين
ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده الاول بخلاف الثالث
والرابع فانهما بعيدان عن الاول بالنسبة الى الثانى فاذا رد الثانى الى
الاول يرتد بعكس الكبرى لانه موافق للاول فى صغراه مخالف له
فى كبراه فاذا عكست كبراه بجعلى الموضوع محمولا والمحمول
موضوعا يصير عين الاول كما فى قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس
بحيوان فنقول فى كبراه لاشئ من الحيوان بفرس والثالث
يرتد الى الاول بعكس الصغرى لانه موافق له فى كبراه كقولنا كل
انسان حيوان وكل انسان ناطق فاذا عكست صغراه قلت بعض
الحيوان انسان فيصير عين الاول والرابع يرتد الى الاول بعكس
الترتيب اى بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كقولنا
كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب قلت
كل ناطق انسان وكل انسان حيوان او بعكس المقدمتين جميعا
بان تقول فى صغراه بعض الحيوان انسان وفى كبراه بعض الانسان
ناطق وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثاله مماينتج منه كل
حيوان انسان ولاشئ من الناطق بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا
بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بناطق فينتج بعض
الانسان ليس بناطق (وانما ينتج) الشكل (الثانى عند اختلاف
مقدمتيه[٢] بالايجاب والسلب) بان تكون احديهما موجبة والاخرى ای صغراه وکبراه
سالبة لانه لو اتفقتا فى الايجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب
لعدم الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة فلو انتفى
هذا الشرط لصدق القياس الوارد على صورة واحدة تارة مع النتيجة
الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة وهو يدل على ان النتيجة ليست
لازمة لذات القياس اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل فرس

حيوان وكل صاهل حيوان والحق الايجاب وهوكل فرس صاهل ولوبدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو لاشئ من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الناطق بفرس والحق الايجاب وهوكل انسان ناطق ولوبدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الحمار بفرس كان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بحمار ومع هذا الشرط يشترط فى هذا الشكل كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة ايضا اما اذا كانت موجبة جزئية فلانه يصدق قولنا لاشئ من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان فكان الحق الايجاب وهوكل فرس حيوان ولوبدلنا بقولنا بعض الناطق انسان كان الحق السلب وهو لاشئ من الفرس بناطق واما اذا كانت سالبة جزئية فلانه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق الايجاب وهوكل انسان حيوان ولوبدلنا بقولنا بعض الفرس ليس بناطق كان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بفرس ولم يذكر المصنف هذا الشرط مع انه لابد من ذكره (والشكل الاول وهو الذى جعل معيارا) اى ميزانا (للعلوم) لانه هو لاصل من بين الاشكال والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج (فنورده ههنا) وحده مع ضروبه (ليجعل دستورا) اى قانونا ومرجعا يكتفى به وتوطئة لتفهيم الباقى (ويستنتج) اى يستحصل (منه المطلوب) ولما كان الشكل الاول واردا على نظم الطبع وكان دستورا هذا الفن والشكل الثانى لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده الى الاول فى الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اهتم المصنف بالاول والثانى حيث تعرض لبيان

شرط انتاجهما وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ولما كان الاول مستحقا لمزيد الاهتمام تصدى لبيان ضروبه ايضا فقال (وضروبه المنتجة اربعة) والقياس العقلى يقتضى ستة عشر ضربا وهذا بناء على انه لاعبرة للشخصية والطبيعية فى الانتاج والا فالقياس يقتضى اربعة وستين ضربا وعلى ان الشخصية فى قوة الجزئية او الكلية والطبيعية ساقطة عن درجة الاعتبار وان المهملة فى قوة الجزئية فتكون القضية المعتبرة منها هى المحصورة والمحصورات اربع الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهى كلها معتبرة فى الصغرى والكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضربا وذلك ان كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية وسالبة جزئية وان كانت الصغرى سالبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية اوسالبة كلية اوموجبة جزئية اوسالبة جزئية وان كانت موجبة جزئية فالكبرى اما موجبة كلية اوسالبة كلية اوموجبة جزئية اوسالبة جزئية وان كانت سالبة جزئية فالكبرى كذلك (ولما اشترط فيه ايجاب الصغرى بناء على انها لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم فى الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت له الاوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر سقط ثمانية اضرب وهى الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على انها لو كانت جزئية لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم فى الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض

الاوسط لانه تعدى الى الاصغر سقط اربعة اخرى وهى الصغرى الموجبة
الكلية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى والصغرى الموجبة
الجزئية مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى فبقى بعد الاسقاط
اربعة اضرب الضرب (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة
كلية (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث و)
الضرب (الثانى) من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
كلية (كقولنا كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فلا شئ
من الجسم بقديم و) الضرب (الثالث) من موجبة جزئية صغرى وموجبة
كلية كبرى ينتج موجبة جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث و) الضرب (الرابع)
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
(كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشى من المؤلف بقديم فبعض
الجسم ليس بقديم) وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة
فالضرب الاول ينتج اشرف المحصورات وهو الموجبة الكلية
لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية والثانى ينتج السالبة
الكلية وهى اشرف من الموجبة الجزئية لان الكلى اشرف من
الجزئى لكونه شاملا ومضبوطا ونافعا فى العلوم والثالث ينتج
الموجبة الجزئية وهى اشرف من السالبة لان فيه شرفا واحدا
وهو الايجاب وليس فى نتيجة الرابع شى من الشرفية ولهذا
وضع فى المرتبة الرابعة فعلم من هذا ان الشكل الاول ينتج المطالب
الاربعة الموجبتين والسالبتين كما مر والضروب المنتجة للشكل
الثانى اربعة ايضا وللشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية
عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثلته
واقامة البرهان عليه يطلب من المطولات (اعلم ان النتيجة تتبع

اخس المقدمتين مثلا اذا كان القياس مركبا من موجبة وسالبة ينتج
سالبة واذا كان مركبا من جزئية وكلية ينتج جزئية ولما قسم
القياس من قبل الى الاقترانى والاستثنائى اراد ان يبين ان كل واحد
منهما من اى شى يتركب فقال (و) القياس (الاقترانى) بحسب التركيب
ستة اقسام لانه (اما مركب من) مقدمتين كليتين (حمليتين) ويسمى
هذا اقترانيا حمليا (كما مر) فى قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
(واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (متصلتين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة
ينتج) من اقتران هاتين المقدمتين (ان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة) والمراد من المتصلتين لزوميتان لا اتفاقيتان لانه لا فائدة
فى انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لان العلم بالقياس
فى المركبة منها موقوف على العلم بوجود الاصغر والاكبر فى نفس
الامر فيكونان معلومى الاجتماع من غير التفات الى الاوسط
فلا يكون الاوسط محتاجا اليه (واما) مركب (من) مقدمتين
شرطيتين (منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل
زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المقدمتين
كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد) لان الصادق
من المنفصلة الاولى ان كانت الفردية فهى احد اقسام النتيجة
وان كانت الزوجية وهى منحصرة فى قسمين كان الصادق احد
قسميها المذكورين فى النتيجة ايضا فتصدق النتيجة المركبة
من الاقسام الثلثة قطعا (اعلم ان العدد اما ان يكون منقسما الى
المتساويين اولا فان كان منقسما الى المتساويين فهو الزوج كالاثنين
مثلا وان لم ينقسم الى المتساويين بان لا ينقسم اصلا كالواحد
او ينقسم الى غير المتساويين كالثلثة فهو الفرد ثم الزوج ان انقسم الى

ماينقسم الى المتساويين فهوزوج الزوج كالاربعة والا فهوزوج
الفرد كالستة (واما) مركب (من) مقدمة (حمليةو) مقدمة
(متصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والحملية كبرى (كقولنا كلما كان
هذا) الشئ (انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج)
من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا) الشئ (انسانا فهوجسم)
اوكانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان جسم وكلما
كان هذا الجسم ماشيا فهو حيوان ينتج من الشكل الاول كل انسان
حيوان (واما) مركب (من) مقدمة (حمليةو) مقدمة (منفصلة) سواء
كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى (كقولنا كل عدد امازوج
وامافرد وكل زوج فهومنقسم بمتساويين ينتج) من هاتين
المقدمتين (كل عدد فهو امافرد اومنقسم بمتساويين) اوكانت الحملية
صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
اما ابيض واما اسود ينتج كل انسان اماابيض وامااسود (واما)
مركب (من) مقدمة (متصلةو) مقدمة (منفصلة) سواء كانت المتصلة
صغرى والمنفصلة كبرى (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو
حيوان وكل حيوان اماابيض وامااسود ينتج) من هاتين
المقدمتين (كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض اواسود)
اوكانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان اما
ابيض واما اسود وكلما كان هذا ابيض اواسود فهو حيوان
ينتج كلما كان هذا انسانا فهو حيوان (اعلم ان الاشكال الاربعة
تنعقد فى كل واحد من اقسام الشرطية ويكون شرائطه
وحاله تتايجه فى الحكمية والكيفية كما فى الحمليات من غير فرق
الا ان المصنف لم يذكرهنا غير الشكل الاول فان اردت
الاستقصاء فيها فارجع الى المطلولات (ولما فرغ من بيان الاقترانى

شرع فى بيان الاستثنائى فقال (واما القياس الاستثنائى) فهومركب
دائما من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى استثنائية اعنى
وضع احدى جزئى الشرطية اى ايجابى اورفعه اى سلبه ليلزم وضع
جزئها الآخر اورفعه فاقسامه بحسب التركيب ستة عشر وذلك
لان الشرطية الموضوعة فيه لاتخلو من ان تكون متصلة اومنفصلة
حقيقية اومانعة الجمع اومانعة الخلو فشرطه انتاجه امور ثلثة احدها
كون الشرطية موجبة وثانيها كونها لزومية اذا كانت متصلة وعنادية اذا
كانت منفصلة وثالثها احد الامرين فى المتصلة اما كلية الشرطية
اوكلية الاستثنائية اذاعرفت هذا (فالشرطية الموضوعة فيه)
اى فى القياس الاستثنائى (اذا كانت متصلة) موجبة لزومية كلية
الشرطية اوالاستثنائية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه
لانه اماان يكون بعين المقدم او بنقيضه او بعين التالى او بنقيضه
فالاول والرابع ينتجان والثانى والثالث عقيمان اشارالى المنتجين
بقوله (فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى) لان المقدم ملزوم
والتالى لازم له ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم والا لزم
انفكاك اللازم من الملزوم فيبطل الملازمة (كقولنا ان كان هذا
انسانا فهوحيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء
عين التالى عين المقدم لان وجود اللازم لايستلزم وجود الملزوم
لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لايستلزم وجود الاخص
(واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم) لان انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل
الملازمة ايضا (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم
نقيض التالى لانه لايلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون

الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الاخص لايستلزم انتفاء الاعم (فان قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملازمة عامة اذا كانت متساوية فالانتاج ضروری كما فی قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار موجود ينتج ان الشمس طالعة ولو قلنا لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان النهار ليس بموجود (قلت الانتاج ههنا لخصوص المادة لذات المقدمات والمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات (وان كانت) ای الشرطية الموضوعة فی القياس الاستثنائی (منفصلة) لزم ان تكون موجبة عنادية سواء كانت حقيقة اومانعة الجمع اومانعة الخلو فان كانت حقيقة فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لان وضع كل من الجزئين ينتج رفع الآخر ورفع كل منهما ينتج وضع الآخر اشار اليه بقوله (فاستثناء عين احد الجزئين) مقدما كان اوتاليا (ينتج نقيض الآخر) لان وجود صدق احد المعاندين يستلزم عدم الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج اوفرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد اولكنه فرد ينتج انه ليس بزوج (واستثناء نقيض احدهما) ای احد الجزئين (ينتج عين الآخر) لامتناع الخلو بينهما كقولنا العدد اما زوج اوفرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد اولكنه ليس بفرد ينتج انه زوج واما مانعة الجمع اومانعة الخلو وان كانت مانعة الجمع وهی المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما فی الصدق كقولنا هذا الشیء اما شجر اوحجر لكنه شجر فهو لاحجر اولكنه حجر فهو لاشجر واثنان عقيمان وهما استثناء نقيض احد الجزئين لاينتج عين الاخر لجواز الخلو

بينهما كقولنا هذا الشیء اما شجر اوحجر لكنه لاشجر لا ينتج انه حجر اولكنه لاحجر لاينتج انه شجر وان كانت مانعة الخلو وهی المركبة من قضيتين كل منهما اعم من نقيض الاخرى فاستثناء فيها ايضا يتصور على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء نقيض احد الجزئين ينتج عين الاخر كقولنا هذا الشیء اما لاشجر اولاحجر لكنه شجر ينتج انه لاحجر اولكنه حجر ينتج انه لاشجر واثنان عقيمان وهما استثناء عين احد الجزئين لاينتج نقيض الاخر لجواز الجمع بينهما كقولنا هذا الشیء امالا شجر اولاحجر لكنه لاشجر لاينتج انه حجر اولكنه لاحجر لاينتج انه شجر فصار مجموع المنتجات فی القياس الاستثنائی عشرة والعقيمات ستة (ولما فرغ من بيان القياس باعتبار الصورة شرع فی بيان اقسامه بحسب المادة لان المنطقی كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة والقياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان تركب من المقدمات اليقينية يسمى برهانا وان تركب من المظنونات والمقبولات يسمى خطابة وان تركب من المشهورات يسمى جدلا وان تركب من المخيلات يسمى شعرا وان تركب من الشبيهة باليقينيات والظنيات يسمى مغالطة ولما كان البرهان مركبا من اليقينيات قدمه على ما يكون مركبا منها فقال (البرهان) ای من جملة الصناعات الخمس البرهان (وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين) قوله قياس جنس يشمل الاقيسة الخمسة وقوله مؤلف انما ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات وهو انما ذكر ليوصف به قوله يقينية وهو يخرج غير البرهان وقوله لانتاج اليقين ليس للاحتراز بل لتكميل لاجزاء الحد لانه علة غائية له ذكره ليشمل التعريف على العلل الاربع لان من لطائف التعريف ان يشتمل على العلل الاربع وهی المادية

والصورية والفاعلية والغائية فالمؤلف اشارة الى الصورية بالمطابقة
فان صورة البرهان هى الهيئة الاجتماعية للمقدمات والى الفاعلية
بالالتزام اذ لا بد لكل تأليف من مؤلف وهو القوة العاقلة ههنا
والمقدمات اشارة الى المادية ولانتاج اليقين اشارة الى الغائية لان المقصود
من البرهان انتاج المطلوب اليقينى واليقين هو اعتقاد الشئ بانه لا يمكن
ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال فان اعتقاد
المعتقد بكون الشئ كذا اما ان يكون مع احتمال نقيضه اولا فان كان
الاول فلايخ اما ان يكون طرفاه متسا وين او يكون احدهما راجحا
على الاخر فان كان الاول فهو الشك وان كان الثانى فالراجح
هو الظن والمرجوح هو الوهم وان كان الثانى وهو ما يكون
بلا احتمال له نقيضه فلايخ اما ان يكون مطابقا لنفس الامر
اولا والثانى هو الجهل المركب والاول فلايخ اما ان يكون ممكن
الزوال اولا فالاول هو التقليد و الثانى هو اليقين فالقيد الاول
فى تعريف اليقين اعنى اعتقاد الشئ جنس شامل للاقسام
الستة اعنى الشك والظن والوهم والجهل والتقليد واليقين
قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الشك والظن والوهم
وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل وقوله غير ممكن الزوال
يخرج التقليد (ثم اعلم ان البرهان قسمان احدهما لمى وهو
ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر فى الذهن
والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط
محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد
فى الذهن والخارج وانما سمى لميا لافادة اللمية اى العلة فى السؤال
بما يجاب بلم كان كذا فهو منسوب للم وثانيهما انى وهو ما كان
الحد الاوسط علة للنسبة المذكورة فى الذهن لا فى الخارج

كقولنا

كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن
الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد فى الذهن لا فى الخارج
بل الامر بالعكس فى الخارج اذا التعفن علة للحمى وانما سمى انيا
لاقتصاره على انية الحكم اى ثبوته اذ الامر كذا فهو منسوب لان
(ولما كانت المقدمات اليقينية المذكورة فى تعريف البرهان اعم من
الضرورية وهى التى لا تحتاج فى حصولها الى نظر وفكر والنظرية
وهى التى تحتاج فى حصولها اليهما اراد ان يبين الضروريات منها فقال
(واليقينيات) اى المقدمات اليقينية الضرورية (ستة اقسام) اى
منحصرة فيها لان الحاكم بصدق النسبة اما العقل او الحس او كلاهما
معا لان المدرك منحصر فيهما فان كان العقل فهو اما
ان يحكم بمجرد تصور طرفيه بلا توقف على وسط حاضر
فى الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه فهى القضايا
قياساتها معها وان كان الحس فهو المشاهدات وان كان كلاهما
معا فهو على ثلثة اقسام لان الحس الذى يكون مع العقل
اما ان يكون حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهو
المتواترات وان كان غيره فاما ان يحتاج العقل فى الجزم الى تكرار
المشاهدة اولا يحتاج فان احتاج فهى المجربات وان لم يحتج
فهى الحدسيات والى ما ذكر اشار المص بقوله احدها (اوليات
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء) والسواد
والبياض لا يجتمعان فان العقل فى هذه الاحكام يحكم بمجرد
تصور الطرفين (و) ثانيها (مشاهدات) وتسمى حسيات
(كقولنا الشمس مشرقة) فى المدرك بالبصر (والنار محرقة)
فى المدرك باللمس فالعقل فى هذين الحكمين يحتاج الى المشاهدة
بالحس هذا اذا كان الحس من الحواس الظاهرة وان كان

من الحواس الباطنة تسمى اى المقدمات وجد انيات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا (و) ثالثها (مجربات كقولنا شرب السقمونيا يسهل الصفراء) فان العقل فى هذا الحكم يحتاج الى تكرار المشاهدات (و) رابعها (حدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس) لاختلاف تشكلات نوره بحسب قربه و بعده عن الشمس وانخسافه عند حيلولة الارض بينهما فالعقل يحكم فيه بمجرد الحدس المفيد للعلم وهو سرعة انتقال الذهن من المبادى الى المطالب و الفرق بينه و بين الفكر ان الفكر لابد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادى وهى حركة من المطالب الى المبادى وحركة لتحصيل الصورة وهى حركة من المبادى الى المطالب بخلاف الحدس فانه لاحركة فيه اصلا لايقال الانتقال فى الحدس حركة فكيف لاحركة فيه لانا نقول الانتقال فيه دفعى ولاشئ من الحركة بدفعى لوجوب كون الحركة تدريجية اذ الحركة هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج ولهذا قد يكون اختلاف الناس فى الفكر بالسرعة و البطوء اما فى الحدس فليس اما بالقلة و الكثرة (واعلم ان المجربات والحدسيات لايصلح ان تكونا حجة على الغير لجواز ان لايحصل لذلك الغير الحدس او التجربة المفيدان للعلم والفرق بينهما ان الحدسيات واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات (و) خامسها (متواترات كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة) فان العقل يحكم بذلك بواسطة السماع من الجمع الذى استحال تواطئهم على الكذب والضابطة فى حصول التواتر هى حصول العلم اليقين للسامع من خبر المخبرين ولا يعتبر فيه عدد معين مثل عشرين و ثلثين وتسعين وغيرها (و) سادسها (قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج) فالعقل يحكم بزوجية الاربعة (بسبب وسط حاضر) مرتب (فى الذهن وهو الانقسام

بمتساويين) والمراد بالوسط هو الحد الاوسط المقارن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط متصور فى الذهن عند تصور الاربعة زوج (ولما فرغ عن القياس البرهانى ومقدماته اليقينية شرع فى غير اليقينيات فقال (والجدل) اى من جملة الصناعات الخمس الجدل (وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) والمراد من المقدمات المشهورة هى القضايا التى يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها اما لمصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما لرقة كقولنا مواساة الفقراء محمودة و اكرام الضعفاء واجب لقوله عليه السلام اكرموا الضعفاء ولو كان كافرا او لحمية مثل قولنا كشف العورة مذموم فى المحافل ومحافظة اهل البيت لازمة او لعادة كقبح ذبح الحيوان عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم والمقدمات المشهورة قد تبلغ فى الشهرة مرتبة الاوليات والفرق بينهما ان فى الاوليات يكفى تصور الطرفين بحكم العقل بخلاف المشهورات فانها يحتاج الى شئ من هذه المذكورات وايضا ان المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها لاتكون الا صادقة والغرض من ترتيب الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة) اى من جملة الصناعات الخمس الخطابة (وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه) اما لامر سماوى كمعجزات الانبياء وكرامات الاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقله كالعلماء او بمزيد دينه كالصلحاء (او) قياس مؤلف من مقدمات (مظنونة) وهى القضايا التى يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه تجويزا مرجوحا كقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب فينهدم وكقولنا

فلان يطوف بالليل فهو سارق والغرض من الخطابة ترغيب
الناس فى فعل الخير وتنفيرهم عن فعل الشر كما يفعله الخطباء والوعاظ
(والشعر) اى من جملة الصناعات الخمس الشعر (وهو قياس مؤلف من
مقدمات تنبسط منها النفس اوتنقبض) و مثل هذه المقدمات تسمى
مخيلات وهى القضايا التى يتخيل بها فيتأثر النفس منها قبضا وبسطا
كما لوقيل الخمر ياقوتة سيالة تنبسط بها النفس وترغب فى شربها وكما
لوقيل العسل مرة مهوعة فالنفس تنقبض منه وتنفر والغرض من
الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب لتصير مبدأ فعل اوترك
اورضاء اوسخط ولهذا يفيد فى بعض الحروب وعند الاستماحة
والاستعطاف مالايفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم
للتصديق لكونه اعذب والذ (قال العلامة الرازى ويزيد فى انفعال
النفس ان يكون الشعر على وزن اوينشد بصوت طيب
(فان قيل قد علم منه ان الشعر لايطلب به التصديق بل يطلب
به التخييل فلا يكون قياسا (قلنا ان التخييل لما جرى مجرى
التصديق من جهة تأثيره فى النفس قبضا وبسطا عد من
الاقيسة (والمغالطة) اى من جملة الصناعات الخمس المغالطة
(وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولم تكن
حقا وتسمى سفسطة (او) شبيهة (بالمشهورة) ولم تكن
مشهورة وتسمى مشاغبة (اومن مقدمات وهمية كاذبة)
وهى القضايا الكاذبة التى يحكم بها الوهم الانسانى فى امور
غير محسوسة فانه لوحكم فى الامور المحسوسة لم تكن كاذبة كما
لوحكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء واما لوحكم فى المعقولات
الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا قطعا وذلك لان الوهم قوة
جسمانية للانسان يدرك بها المعانى الجزئية المنتزعة من المحسوسات

فتلك القوة لحس الذى لايدرك به الا المحسوسات فمتى لوحكم الوهم
فى المحسوسات يصدق هذا الحكم والعقل يصدقه فيه ومتى لوحكم
فى المعقولات يكذب هذا الحكم لعدم ادراكه فى الامور المعقولة ويدل
على ذلك ان الوهم يوافق العقل فى المقدمات البينة الانتاج مثل قولنا
الميت جماد وكل جماد لايخاف مع انه يخالف العقل فى النتيجة لحكم بالخوف
عن الموتى اذا عرفت هذا فاعلم ان المغالطة تنحصر فى قسمين القسم
الاول وهو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق اوبالمشهورة والقسم
الثانى وهو المركب من مقدمات وهمية كاذبة وهى بقسميها قياس
فاسد لايفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة وفساده
قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة المادة امافساده
من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء شرط انتاجه ككون الصغرى
فى الشكل الاول سالبة والكبرى جزئية واما فساده من جهة
المادة فبان يجعل المطلوب مقدمة القياس كما يقال كل انسان
بشر وكل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق وسبب الغلط فيه
مافيه من المصادرة على المطلوب لما مر فى تعريف القياس ان النتيجة
تجب ان تكون قولا آخر وهى ههنا ليست كذلك بل هى
عين احدى المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر اوبان يستعمل
المقدمات الكاذبة على انها صادقة بواسطة مشابهتها اياها
اما من جهة الصورة كما فى قولنا الصورة الفرس المنقوش على
الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة
صهالة اومن جهة المعنى وذلك قد يكون بوضع القضية
الطبيعية مقام الكلية كما يقال الاسم كلمة والكلمة اما اسم
اوفعل اوحرف ينتج ان الاسم اما اسم اوفعل اوحرف وهو
انقسام الشئ الى نفسه والى غيره وقد يكون بعدم رعاية

وجود الموضوع فى الموجبة كقولنا كل انسان و فرس فهو انسان
وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج من الشكل الثالث ان بعض الانسان
فرس ووجه الغلط فيه ان موضوع الصغرى والكبرى غير موجود
اذ لاشئ من الموجودات يصدق عليه انه انسان وفرس معا والغرض
من تأليف المغالطة تغليط الخصم ودفعه والفائدة العظيمة فيهما معرفتها
للاحتراز عنها (والعمدة) اى ما يعتمد عليه من هذه الصناعات الخمس
(هو البرهان لاغير) قيل فى قوله تعالى * ادع الى سبيل ربك بالحكمة
والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن * الآية ان الحكمة
اشارة الى البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل
فيكون كل من هذه الثلثة معتمدا عليها فى الدعوة الى سبيل الحق لكن
بالنسبة الى نفس المستدل العمدة هو البرهان فقط اذ به يتوصل الى
تحقيق الحقايق وتدقيق الدقايق وبه يتوسل الى ادراك الصور القدسية
والاحكام النبوية ولهذا اخص المصنف العمدة بالبرهان فقط
(وليكن هذا آخر الرسالة) الاثيرية (فى المنطق) قال جامعه الفقير *
الى رحمة ربه القدير * محمود ابن حافظ حسن المغنسى * عاملهما
الله تعالى بلطفه الخفى الجلى * وليكن هذا آخر ما اوردنا جمعه
من الشروح والحواشى * اعانة للطالبين * وصيانة للراغبين *
جعلنا الله تعالى واياكم من الطالبين الصادقين * وحشرنا واياكم
فى زمرة السعداء والصالحين * والحمد لله رب العالمين * وصلى الله
تعالى على رسولنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
م

مغني الطلاب